

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 2019/29

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Corresponde	nce and Enquiries	للمراسلات والاستفسارات:			
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي			
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	العنوان البريدي		
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254			
Web Site:	www.cb.gov.sy		الموقع الالكتروني		
Economic Resear	ch and Public Statistics and Planning	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة			
Directorate			والتخطيط		
E-mail	research@cb.gov.sy		البريد الالكتروني		
Telephone	+963 11 224 20 77		هاتف		
Facsimile	+963 11 224 20 77		فاكس		

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 2019/29

<u>ملخص:</u>

الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ اعتماد توصيات المؤتمر الأول للإسكان، واستكمال دراسة مشروع قانون الاستثمار الجديد.
 - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ تعديل السعر الاسترشادي لخمس مواد.

الاقتصادات العربية:

- تونس؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر أيار من عام 2019.
- مصر؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019.

❖ الاقتصادات العالمية:

- ألمانيا؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019.
- إيطاليا؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019.
 - فرنسا؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر حزيران من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر تموز من عام 2019، انخفاض مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر آب من عام 2019، وانخفاض مطالبات البطالة الأمريكية.
 - المملكة المتحدة؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019.
 - روسيا؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019.
 - الصين؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019.
 - ماليزيا؛ ارتفاع الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019.
 - استراليا؛ ارتفاع الفائض التجاري في شهر حزيران من عام 2019.
- صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي حول استكمال المجلس التنفيذي مراجعة الأداء الخامسة مع مصر في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد".

❖ أوراق عمل بحثية:

- بنك التسويات الدولية؛ كيف تؤثر خصائص المصرف في الإقراض؟ أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية.
- صندوق النقد الدولي؛ صدمات الطقس والإنتاج في الدول المنخفضة الدخل: التكيف ودور السياسات.
 - مصرف سورية المركزي؛ المخاطر الائتمانية في المصارف المركزية (16/9).

اقتصاد الأسبوع:

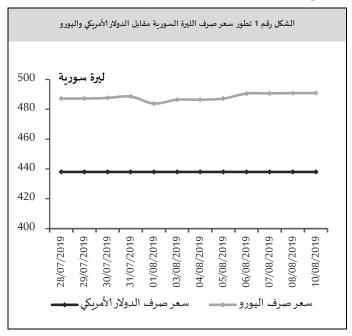
• أرمينيا؛ النمو المتسارع وتحديات الإصلاح الاقتصادي.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

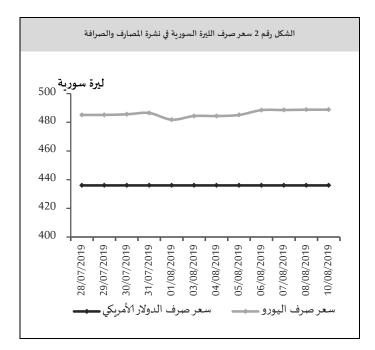
سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 486.45 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنة بمستوى 486.45 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 4.42 ليرة سورية (بمعدل 0.91%)، (الشكل رقم 1).



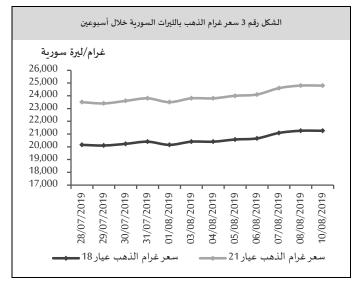
سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 488.76 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنة بمستوى 484.35 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 4.41 ليرة سورية (بمعدل 9.091) (الشكل رقم 2).



أسعار الذهب في السوق المحلي:

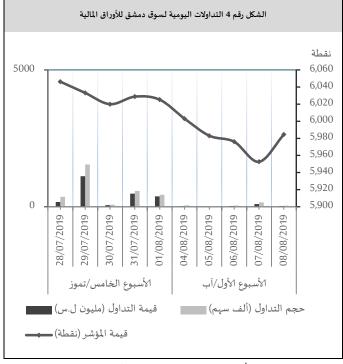
بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 21,257 ليرة سورية في بداية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 20,400 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 857 ليرة سورية (بمعدل 4.20%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 24,800 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 23,800 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 1000 ليرة سورية (بمعدل 4.20%). (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 32 دولار أمريكي بنسبة 2.17%.



المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

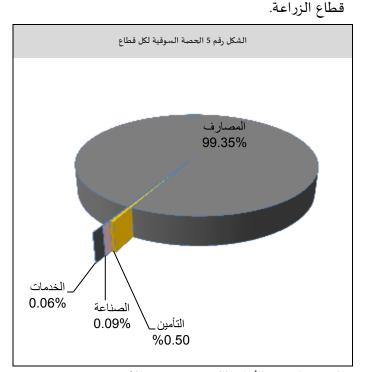
سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 5,984.49 نقطة مقارنةً بمستوى 6,025.23 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.68%، وبعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 6 شركات هي: الشركة المتحدة للتأمين بنسبة انخفاض بلغت 33.33%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت 18.75%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 7.71%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 2.61%، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 2.10%، وبنك الشام بنسبة انخفاض 1.83%، هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 172 مليون ليرة سورية، مقارنة بمستوى 2.2 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 314 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 2.9 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 320 صفقة مقارنةً بـ 302 صفقة في الأسبوع السابق.



المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

واستمر قطاع المصارف بالسيطرة على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 99.26% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 99.26% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.50% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.37% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى 0.00% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.00% في تداولات الأسبوع السابق، وكذلك ارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.00% في الأسبوع الحالي من مستوى الخدمات إلى مستوى 0.00% في الأسبوع الحالي من مستوى 40.00% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر أي تداول على قطاع الاتصالات في الأسبوع الحالي حيث سجل مستوى على قطاع الاتصالات الأسبوع السابق، ولم يجر أي تداول على مدين المستوى 0.26% في تداولات الأسبوع السابق، ولم يجر أي تداول على المستوى 0.26% في تداولات الأسبوع السابق، ولم يجر أي تداول على



المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 45.14% وحجم تداول 89,195 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 22.67% وحجم تداول 57,431 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 14.55% وحجم تداول 71,813 سهم، وبنك الشام بنسبة

استحواذ 7.99% وحجم تداول 19,203 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 7.30% وحجم تداول 67,972 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 0.76% وحجم تداول 1,350 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 0.50%.

الاقتصاد المحلى:

رئاسة مجلس الوزراء؛ اعتماد توصيات المؤتمر الأول للإسكان، واستكمال دراسة مشروع قانون الاستثمار الجديد:

اعتمد مجلس الوزراء توصيات "المؤتمر الوطني الأول للإسكان" المتمثلة بتجهيز الأراضي المهيأة للبناء، وأساليب التمويل والأطر المؤسساتية والتشريعات الناظمة للعمل الإسكاني ودور القطاع الخاص فيه، و في هذا الإطار تشكلت لجنة حكومية برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان لمتابعة تنفيذ استراتيجية الإسكان وترجمة أهدافها إلى خطوات عملية للنهوض بالقطاع الاسكاني، وفق البرنامج الزمني المحدد.

واستكمل المجلس دراسة الصيغة النهائية لمشروع قانون الاستثمار الجديد بعد الأخذ بالملاحظات التي تم إبداؤها على المشروع، وناقش مشروع مرسوم بإحداث "المؤسسة السورية للمخابز" بهدف ضبط كل ما يتعلق بالخبز التمويني، واستكمالاً لعملية إعادة هيكلة المؤسسات والشركات التابعة لوزارة التجارة الداخلية. كما درس المجلس مشروع قانون يسمح لسيارات الركوب الصغيرة (السياحية) وسيارات الركوب المتوسطة (ميكروباص) التي لا يزيد عدد مقاعدها عن 10 مقاعد والمسجلة "بالفئة الخاصة" بنقل الركاب وفق نظام التطبيق الذكي لنقل الركاب، وطلب من وزارة الصناعة التوسع بإحداث وحدات لتعبئة المياه في المحافظات والاستثمار الأمثل للمياه المطابقة للمواصفات الخاصة بهذه الصناعة.

واعتمد المجلس الآلية التنفيذية لمشروع الدفع الالكتروني باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظومة الحكومة الالكترونية، مدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين عبر

المصارف لتكون شاملة ومستقرة. ووافق على الدعم المقدم لمصرف "الإبداع" للتمويل الصغير ومتناهي الصغر بهدف التدريب والتأهيل والتطوير التقني والمعلوماتي وتمويل المنتجات الجديدة.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ تعديل السعر الاسترشادي لخمس مواد:

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارأ حددت بموجبه الحد الأدنى للسعر الاسترشادى لخمس مواد تشمل (الحليب المجفف مسحوب الدسم وكامل الدسم، ومادة البوفيدون المعقمة، والذرة الصفراء العلفية، وبذور فول الصوبا). كما تم تحديد الحد الأدنى للسعر الاسترشادي لقيم كل المستوردات التي لها مثيل من إنتاج محلى حيث أصبح سعر الطن الواحد من الحليب المجفف مسحوب الدسم 2000 دولار أمربكي بدلاً من 1500 دولار أمربكي وسعر الطن من الحليب كامل الدسم 2300 دولار أمربكي بدلاً من 1800 دولار أمربكي. كما حددت الوزارة سعر الكيلو غرام الواحد من مادة البوفيدون المعقمة بتركيز 10% فما دون بدولار أمربكي واحد، وتم تخفيض الأسعار الاسترشادية للخلطات العلفية ليصبح سعر الطن الواحد من الذرة الصفراء العلفية 125 دولار أمربكي بدلاً من 150 دولار أمربكي، وخفض سعر الطن من بذور فول الصوبا إلى 290 دولار أمربكي بدلاً من 325 دولار أمريكي. ويأتي هذا القرار في إطار الدعم الحكومي لحماية الإنتاج المحلى بشقيه الزراعي والصناعي.

الاقتصادات العربية:

تونس؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر أيار من عام 2019: انخفض الناتج الصناعي في تونس على أساس سنوي بنسبة 5.1% في شهر أيار من عام 2019، مقارنةً بانخفاضه بنسبة 3.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الانخفاض الثامن على التوالي في النشاط الصناعي والأكثر حدة منذ شهر نيسان من عام 2012، حيث انخفض إنتاج كل من الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر.

مصر؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 8.7% في شهر تموز من عام 2019، مقارنةً بـ 9.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل منذ شهر آب من عام 2015، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

الاقتصاد الأوروبي:

ألمانيا؛ انخفاض الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض الناتج الصناعي في ألمانيا بنسبة 1.5% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضه بنسبة 0.4%، حيث انخفض إنتاج كل من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية.

إيطاليا؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في إيطاليا إلى 0.4% في شهر تموز من عام 2019، مقارنةً بـ 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة أقل من توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضه إلى 0.5%، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر تشرين الثاني من عام 2016، حيث انخفضت أسعار كل من الطاقة والنقل.

فرنسا؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر حزيران من عام 2019:

ارتفع العجز التجاري في فرنسا إلى 5.2 مليار يورو في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 3.3 مليار يورو في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى ارتفاعه إلى 4 مليار يورو، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 4.9% إلى 41.9 مليار يورو، وانخفضت الواردات بنسبة 4.0% إلى 47.1 مليار يورو.

الاقتصاد الأمربكي:

الولايات المتحدة الأمربكية؛

انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر تموز من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 53.7 نقطة في شهر تموز من عام 2019، مقارنة بـ 55.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأقل من توقعات السوق عند 55.5 نقطة. حيث انخفض كل من نشاط الأعمال، والطلبيات الجديدة 1.

انخفاض مؤشر التفاؤل الاقتصادي في شهر آب من عام 2019:

انخفض مؤشر التفاؤل الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 55.1 نقطة في شهر آب من عام 2019، مقارنةً به 56.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تراجعت التوقعات الاقتصادية لستة أشهر 2 ، والثقة في السياسات الاقتصادية الفيدرالية، كما انخفض مؤشر التوقعات المالية الشخصية.

انخفاض مطالبات البطالة الأمربكية:

انخفض عدد الأميركيين الذين قاموا بملء استحقاقات البطالة بمقدار 8 آلاف إلى 209 ألف في الأسبوع المنتهي في 3 آب من عام 2019، مقارنة بمستوى الأسبوع السابق المعدل البالغ 217 ألف، وبصورة تفوق توقعات السوق التي كانت عند مستوى 215 ألف شخص.

الاقتصاد البريطاني:

أيستند مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي إلى بيانات تم جمعها من المديرين التنفيذيين لعدد من الشركات، ويتضمن بيانات عن كل من: نشاط الأعمال، الطلبيات الجديدة، تراكم الطلبات، أوامر التصدير الجديدة، تغيير المخزون، الواردات، الأسعار، والتوظيف.

² يقيس مؤشر التفاؤل الاقتصادي آراء الأمريكيين وتوقعاتهم بشأن الاقتصاد، ويعتمد على استبيان يشمل 900 شخص يطلب منهم تقييم النظرة الاقتصادية لستة أشهر، والتوقعات المالية الشخصية، والثقة في السياسات الاقتصادية الفيدرالية.

انخفاض الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019: انخفض الناتج الصناعي في المملكة المتحدة بنسبة 0.1% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنة بارتفاعه بنسبة 1.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضه بنسبة 0.2%، حيث انخفض إنتاج كل من الصناعة التحويلية، والكهرباء والغاز.

الاقتصاد الروسى:

انخفاض التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019: انخفض معدل التضخم السنوي في روسيا إلى 4.6% في شهر تموز من عام 2019، مقارنة بـ 4.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر كانون الأول من عام 2018، وبعود ذلك إلى انخفاض أسعار الخدمات.

الاقتصاد الآسيوى:

الصين؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر تموز من عام 2019:

ارتفع معدل التضخم السنوي في الصين إلى 2.8% في شهر تموز من عام 2019، مقارنةً بـ 2.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق البالغة 2.7%، مدعوماً بارتفاع أسعار المواد الغذائية حيث استمر ارتفاع أسعار لحم الخنزير في أعقاب تفشي حمى الخنازير الأفريقية.

ماليزيا؛ ارتفاع الناتج الصناعي في شهر حزيران من عام 2019:

ارتفع الناتج الصناعي في ماليزيا على أساس سنوي بنسبة 9.8% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 4% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأقل من توقعات السوق التي أشارت إلى ارتفاعه بنسبة 4.1%، حيث ارتفع إنتاج الصناعة التحويلية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية.

استراليا؛ ارتفاع الفائض التجاري في شهر حزيران من عام 2019:

ارتفع الفائض التجاري في استراليا إلى 8.04 مليار دولار استرالي في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 6.17 مليار دولار استرالي في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق البالغة 6 مليار دولار استرالي، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 1% لتصل إلى 42.38 مليار دولار أمريكي بينما انخفضت الواردات بنسبة 4% لتصل إلى 34.34 مليار دولار أمريكي.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي حول استكمال المجلس التنفيذي مراجعة الأداء الخامسة مع مصر في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد":

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة والأخيرة لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي يدعمه اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد". وباستكمال هذه المراجعة؛ يُتاح للسلطات المصرية سحب مبلغ يعادل حوالي 2 مليار دولار أمريكي، وبذلك يصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى حوالي 11.9 مليار دولار أمريكي.

وقد نجحت مصر في استكمال البرنامج الذي يدعمه الاتفاق لمدة ثلاث سنوات في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، وحققت أهدافه الرئيسة. حيث تحسنت أوضاع الاقتصاد الكلي مقارنة بعام 2016، وقامت مصر بإصلاحات اقتصادية كلية مهمة نجحت في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية الكبيرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحقيق تعافٍ في النمو والتوظيف. وتهدف السياسة النقدية المصرية إلى تخفيض التضخم على المدى المتوسط². وقد تحقق الفائض الأولي

¹ _عدف تسهيل الصندوق الممدد إلى مساعدة البلدان الأعضاء التي تشهد اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية، أو تعاني من بطء النمو الاقتصادي.

² انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 8.7% في شهر تموز من عام 2019، مقارنةً بـ 9.4% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل منذ شهر آب من عام 2015

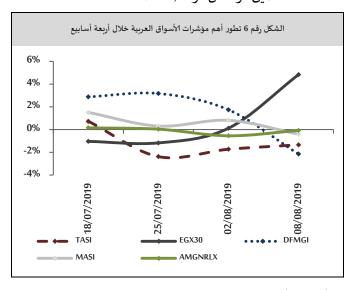
المستهدف لعام 2018، بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، مما ساعد على تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلى. وسيكون من المهم أن تظل الفوائض الأولية عند هذا المستوى على المدى المتوسط لإبقاء الدين العام على مسار الانخفاض. وسيؤدي إلغاء الدعم على الوقود، إلى تشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، وبساعد في حماية الموازنة من التقلبات غير المتوقعة في أسعار النفط، وبفسح حيزاً مالياً لتلبية احتياجات الإنفاق الاجتماعي، ومن الضروري تحسين تعبئة الإيرادات لخلق حيز للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ولا تزال الآفاق المتوقعة إيجابية وتتيح فرصة مهمة للتقدم في الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى خلق فرص العمل وتحقيق نمو يشمل شرائح المواطنين كافة. وقد بدأت السلطات بإصلاحات مهمة تشمل سياسة المنافسة، والمشتريات العامة، وتوزيع الأراضي الصناعية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وسيكون من الضروري مواصلة تنفيذها لضمان تحقيق نتائج مؤثرة في مناخ الأعمال.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

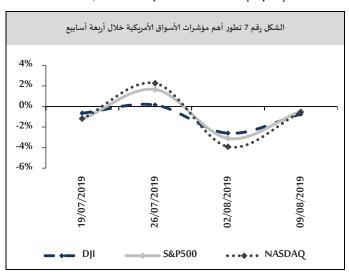
أنهت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية منخفضةً مع تجدد الحرب التجارية وتوجه المستثمرين نحو الأصول الأمنة، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 الذي ارتفع بنسبة بلغت 4.84% مسجلاً 14,180.44 نقطة بدعم من قطاعات السياحة، والموارد الأساسية، والمصارف، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 2.85% مسجلاً 2,837.96 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والمصارف، والخدمات، كما انخفض، المؤشر العام السعودي والمصارف، والخدمات، كما انخفض، المؤشر العام السعودي من قطاعات المصارف، والصناعة، والتأمين، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة بلغت 4.50% مسجلاً والأغذية، وأخيراً انخفض المؤشر العام الأردني AMGNRLX والخذية، وأخيراً انخفض المؤشر العام الأردني AMGNRLX

بنسبة بلغت 0.08% مسجلاً 1,868.70 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والنقل، والصناعة.



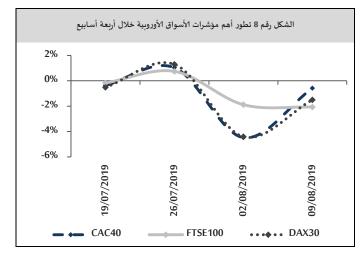
الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض مع استمرار حالة القلق في الأسواق الناتجة عن ارتفاع حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن نيته فرض رسوم جمركية جديدة على سلع صينية بقيمة 300 مليار دولار أمريكي، وقرار بكين بوقف استيراد سلع زراعية أمريكية، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والخدمات، والتكنولوجيا، حيث انخفض مؤشر ID بنسبة بلغت 26,287% مسجلاً NASDAQ بنسبة بلغت 7,959، نقطة، وكما انخفض مؤشر يو50.0% مسجلاً 2,918.65 نقطة.



الأسهم الأوروبية:

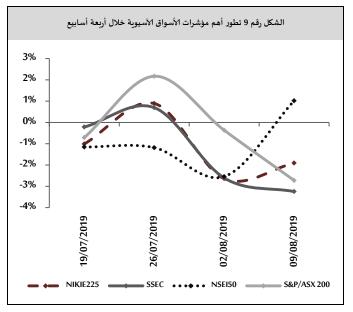
أنهت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، وسط تراجع في شهية المخاطرة في الأسواق، مع استمرار التوترات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا حول Brexit، واستمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ليدعم ذلك ارتفاع الطلب على العملات والسلع ذات الملاذ الأمن، حيث انخفض مؤشر FTSE100 بنسبة بلغت المتكنولوجيا، والصناعة، والموارد الأساسية، وانخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 11,693.80 مسجلاً 18,093.80 مسجلاً 18,093.80 الفرنسي بنسبة بلغت والخدمات، وانخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت والخدمات، وانخفض مؤشر 5,327.92 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات، وانخفض مؤشر 5,327.92 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات، والمالية، والصناعة.



الأسهم الآسيوية:

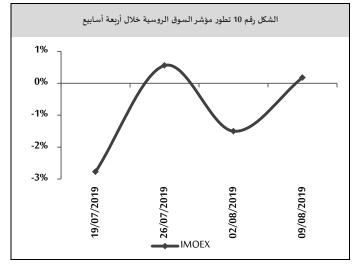
أنهت الأسواق المالية الآسيوية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50، الذي ارتفع بنسبة بلغت 10.2% مسجلاً 11,109.65 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والسلع الاستهلاكية، والمصارف، وذلك مع استمرار حالة القلق في الأسواق العالمية مع استمرار الحرب التجارية بعد اتهام واشنطن لبكين بالتلاعب بعملتها بعد أن سمحت الصين لليوان بالانخفاض لأدنى مستوياته في أكثر من عشر سنوات؛ حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب

الصيني SSEC بنسبة بلغت 3.25% مسجلاً 2,774.75 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والخدمات، كما انخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 2.72% مسجلاً 6,584.40 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والتكنولوجيا، والمالية، وانخفض مؤشر 20,684.82 نقطة بضغط من بنسبة بلغت 1.91% مسجلاً 20,684.82 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والنقل، والمالية.



الأسهم الروسية:

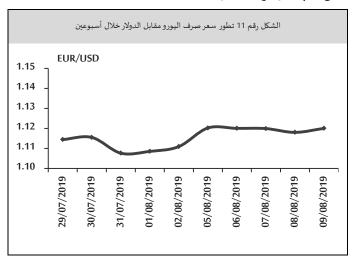
أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر IMOEX بنسبة بلغت 0.18% مسجلاً 2,679.71 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والتأمين، والمصارف.



أسعار العملات:

ليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1202 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1109 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً ببيانات اقتصادية أوروبية جيدة أن بينما انخفض اليورو في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1199 دولار أمريكي لليورو نتيجة بيانات ضعيفة عن الناتج الصناعي الأوروبي والأزمة السياسية في إيطاليا، ثمّ عاد للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1200 دولار أمريكي لليورو وسط تراجع الدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع احتمالية خفض المجلس الدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع احتمالية خفض المجلس ربع نقطة مئوية في شهر أيلول من عام 2019، وجاء ذلك مع تنامي توقعات السوق بأن مصارف مركزية كبيرة ستنضم لموجة التيسير النقدي، بعد تخفيض سعر الفائدة من قبل كل من؛ الهند ونيوزلندا، وتايلاند.



الجنيه الإسترليني:

افتتح الجنيه تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1.2143 دولار أمريكي للجنيه، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.2155 دولار أمريكي للجنيه) نتيجة

بيانات اقتصادية بريطانية سلبية أن وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2037 دولار أمريكي للجنيه وهو أدنى مستوى له بعد انكماش غير متوقع للاقتصاد البريطاني في الربع الثاني من عام 2019 أن الأمر الذي زاد من حالة القلق حول الاقتصاد البريطاني، مع ارتفاع احتمال خروج بربطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق.



الدن:

تابع الين ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.95 ين للدولار الأمريكي، بعد أن أغلق مرتفعاً في تداولات الأسبوع السابق (عند مستوى 106.59 ين للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الطلب على الين كملاذ آمن نتيجة انخفاض مؤشرات الأسهم العالمية بفعل استمرار الحرب التجارية الأمريكية الصينية، بينما انخفض في تداولات منتصف مسجلاً 106.28 ين للدولار الأمريكي نتيجة بيانات اقتصادية يابانية سلبية أن ثم عاد للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى عاد للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع العلق عند مستوى كملاذ آمن وتراجع مؤشرات الأسهم العالمية وسط ارتفاع حالة القلق في الأسواق.

1 نمت مبيعات التجزئة في ألمانيا بنسبة 3.9 % على أساس سنوي في شهر حزيران من

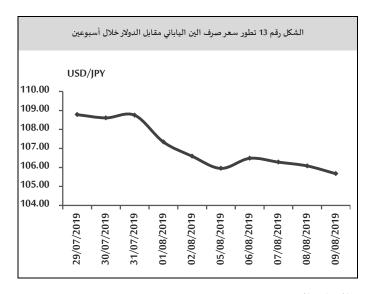
عام 2019، مقارنةً مع ارتفاع بنسبة 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

8

أنكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.2% في الربع الثاني من عام 2019، مقارنة بنمو بنسبة 0.5% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أول انكماش منذ عام 2012.

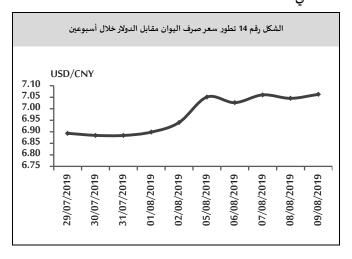
⁵انخفض الناتج الصناعي الياباني بنسبة 3.8% على أساس سنوي في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بانخفاض بنسبة 2.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

أنخفض الناتج الصناعي لمنطقة اليورو بنسبة 2.6% على أساس سنوي في شهر حزيران من عام 2019، مقارنة بانخفاضه بنسبة 2.8% في الشهر السابق من العام ذاته.



اليوان الصيني:

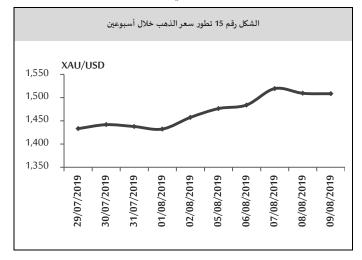
تابع اليوان انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً في 7.0508 يوان للدولار الأمريكي، بعد أن أغلق منخفضاً في تداولات الأسبوع السابق (عند مستوى 6.9405 يوان للدولار الأمريكي) وسط تراجع الطلب على العملات ذات المخاطر المرتفعة مع ارتفاع حالة القلق في الأسواق، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0624 يوان للدولار الأمريكي وسط سماح بنك الصين الشعبي بتراجع اليوان أمام الدولار الأمريكي إلى مستوى غير مسبوق منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 متجاوزاً 7 يوان للدولار الأمريكي، الأمر الذي ينذر بحرب عملات عالمية مما يهدد الاقتصاد العالمية.



الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,476.50 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في

الأسبوع السابق (عند مستوى 1,457.50 دولار أمريكي للأونصة)، وسط ارتفاع الطلب على الذهب كملاذ آمن مع استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد أن أوقفت الأخيرة مشترياتها من المنتجات الزراعية الأمريكية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,508.50 دولار أمريكي للأونصة وسط ارتفاع الطلب على الذهب بعد تصاعد حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث سمحت الصين لعملتها بالانخفاض أمام الدولار الأمريكي، مما زاد قلق الأسواق من تطور الحرب التجارية إلى حرب عملات.



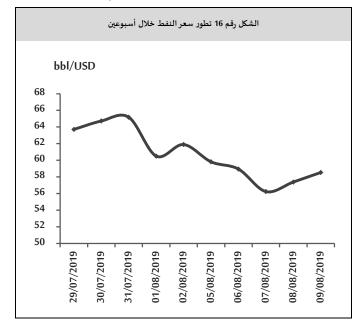
النفط:

افتتح النفط تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 59.81 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 61.89 دولار أمريكي للبرميل) مع تأجج المخاوف من ضعف الطلب العالمي جراء التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 56.23 دولار أمريكي للبرميل وهو أدنى مستوى له في سبعة أشهر، وذلك في أعقاب زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام الأمريكية ومخاوف من تراجع الطلب بسبب تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أ، بينما ارتفع في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أ، بينما ارتفع في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أ، بينما ارتفع في

العدد (2019/29)

¹ صرحت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية؛ إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت بمقدار 2.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي بتاريخ 2019/08/02، في حين توقع المحللين انخفاضاً قدره 2.8 مليون برميل.

تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 58.53 دولار أمريكي للبرميل بفعل التوقعات بهبوط الأسعار الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيضات في الإنتاج الأمر الذي عززه قرار السعودية إبقاء صادراتها من النفط الخام عند مستوى أقل من سبعة ملايين برميل يومياً خلال شهري آب وأيلول من عام 2019.



أوراق عمل بحثية:

بنك التسويات الدولية؛ كيف تؤثر خصائص المصرف في الإقراض؟ أدلة جديدة من أمربكا اللاتينية أ:

تبحث هذه الدراسة في استجابة النظم المصرفية لعمليات التنظيم بعد الأزمة، والبيئة الاقتصادية الجديدة، وآثار الابتكار المالي، وتركز على التغيرات الأخيرة في النظم المصرفية وكيف أثرت في العرض النقدي. وتأتي أهمية هذه الورقة كونها ركزت على آثار تغيرات نماذج أعمال المصارف بعد الأزمة في الأنظمة المصرفية للأسواق الناشئة، في حين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الاقتصادات المتقدمة. اعتمدت الدراسة على بيانات سجل الائتمان المفصلة في خمس دول في أمريكا اللاتينية (البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو) ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة؛

أولاً؛ المصارف الكبيرة وذات رأس المال الجيد التي لديها مؤشرات منخفضة المخاطر، ومصادر تمويل مستقرة، توفر بصورة عامة المزيد من الائتمان. ثانياً؛ تماشياً مع أدبيات قنوات الإقراض المصرفي، فإن المصارف ذات رأس المال المرتفع، والمؤشرات منخفضة المخاطر، والربحية العالية، وحصة أقل من مصادر التمويل المتقلبة، تعدل عرضها الائتماني بصورة أقل عندما تواجه صدمة نقدية. ثالثاً؛ تكتسب الخصائص الخاصة بالمصرف أهمية في استجابة المصارف للصدمات العالمية، فالمصارف ذات رأس المال القوي التي تتمتع بمصادر تمويل مستقرة تتمتع بحماية أكبر من صدمات حالة عدم اليقين المالية العالمية وصدمات عدم اليقين في السياسة الاقتصادية، حيث تتأثر المصارف العالمية النموذجية بصدمات عدم اليقين المالي العالمي، في حين أن المصارف التي تتمتع بنصيب أعلى من مصادر التمويل المتقلبة تتأثر أكثر بصدمات عدم اليقين في السياسة الاقتصادية. أخيراً؛ المصارف ذات المؤشرات منخفضة المخاطر والربحية العالية تقلل من المعروض الائتماني بصورة أقل عندما تتعرض لصدمة في أسعار

صندوق النقد الدولي؛ صدمات الطقس والإنتاج في الدول المنخفضة الدخل: التكيف ودور السياسات 2:

تبحث هذه الدراسة في قدرة سياسات الاقتصاد الكلي، السياسات الهيكلية، المؤسسات، وكذلك سياسات التكيف مع المناخ على مساعدة البلدان ذات المناخ الدافئ في مواجهة الصدمات المناخية السلبية وأثرها في الإنتاج. حيث اعتمدت الدراسة على محاكاة لنموذج توازن عام ديناميكي، ومن أهم النتائج التي توصلت إلها؛

أولاً؛ أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد في تخفيف الآثار السلبية لصدمات الطقس في الإنتاج، حيث أن تراكم الاحتياطات المالية، انخفاض الدين العام، المساعدات

العدد (2019/29)

السلع.

² IMF, Weather Shocks and Output in Low-Income Countries: The role of policies and adaptation, N.19/178, Aug, 2019

¹ BIS, How do bank-specific characteristics affect lending? New evidence based on credit registry data from Latin America ,N.798,July,2019

الخارجية المرتفعة، الدعم من خلال التحويلات المالية المرتفعة، تساعد جميعها في تقليل التأثير السلبي لارتفاع درجات الحرارة في الإنتاج، وبمكن أن تسهم السياسات الهيكلية، مثل التحرير العالى للقطاع المالى، القيود المنخفضة على رأس المال، البنية التحتية الجيدة، ودرجة التنظيم العالية، في تخفيف التأثير السلبي للطقس. كما أن الاستثمار في التكيف مع المناخ يمكن أن يقلل من التأثير السلبي لارتفاع درجات الحرارة في الإنتاج. ولكن حجم التأثيرات المقدرة لمختلف سياسات التكيف صغير جداً وغير كافٍ لمحو التأثير السلبي الكامل لصدمة ارتفاع درجات الحرارة في الإنتاج على المستوى الكلى، وبمكن أن تكون فعالة للغاية على المستوى الجزئي. ثانياً؛ إن استراتيجيات التكيف مع المناخ من المحتمل أن تحقق نجاحاً محدوداً في البلدان المنخفضة الدخل في المستقبل القريب. فالبلدان ذات الدخل المنخفض لديها قدرة منخفضة على التكيف مع المناخ، وكفاءة منخفضة في القطاع العام، وكلاهما يقلل من احتمال نجاح استراتيجيات التكيف مع المناخ.

مصرف سورية المركزي؛ المخاطر الائتمانية في المصارف المركزية:

خلافاً للقناعة الشائعة والمغلوطة لدى الجمهور والمتمثلة بأن المصارف المركزية لا تمنح تسهيلات ائتمانية، فإن جزء مهم من عمل المصارف المركزية يرتبط بمنح الائتمان، ولكن ذلك يتم وفقاً لمحددات وضوابط وأهداف تختلف في الكثير من جوانها عن منح التسهيلات في القطاع المصرفي، على سبيل المثال فإن المصارف المركزية عموماً لا تمنح تسهيلات ائتمانية للأشخاص الطبيعيين، وهذا يفتح الباب للسؤال من هي الجهات التي عادةً تمنحها المصارف المركزية تسهيلات ائتمانية:

أولاً: الجهات المسموح لها الاستفادة من التسهيلات الائتمانية من المصارف المركزية عموماً؛ الحكومة ممثلة بوزارة المالية، والمصارف والمؤسسات المالية الاجتماعية العاملة، وبعض جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي.

ثانياً: التصنيفات المختلفة للتسهيلات الائتمانية:

- 1- حسب الآجل: تمويلات قصيرة الأجل: تحدد مدتها حتى سنة، وتمويلات متوسطة الآجل: تحدد مدتها بأكثر من سنة وبأقل وحتى خمس سنوات، تمويلات طويلة الأجل: تحدد مدتها بأكثر من خمس سنوات.
- 2- حسب الغرض من التمويل: تمويل نفقات جارية، وتمويل استثماري.
- 3- حسب عملة التمويل: بالعملة الوطنية، أو بالعملات المقبولة التعامل دولياً، وبالعملات الأجنبية الأخرى. ثالثاً: أدوات المصارف المركزية في منح التسهيلات الائتمانية: تسهيلات مباشرة، ونافذة الخصم، واتفاقيات إعادة الشراء، والملاذ الأخبر.

رابعاً: أهداف (سياسة) إدارة المخاطر الائتمانية:

الهدف الرئيس من إدارة المخاطر الائتمانية هو الإحاطة بالآثار المالية للمخاطر الائتمانية وبالتالي تصميم الأنظمة والضوابط التي تجعل التعرض لهذه المخاطر عند مستوبات مقبولة، ورتكز أهداف إدارة المخاطر الائتمانية على:

- 1- إعداد ملف كامل لكل جهة تتضمن المعلومات الكمية والنوعية التي تساعد وتسمح للجان الائتمان في المصرف باتخاذ القرار المناسب بخصوصه.
- 2- حصر مختلف عناصر المخاطر الائتمانية الخاصة بكل جهة وذلك استناداً إلى المعلومات النوعية والكمية بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر.
- 3- حصر مخاطر الائتمان حسب توزعها على القطاعات الاقتصادية ومتابعة وضع هذه القطاعات ومعرفة مدى تأثرها بالمخاطر الائتمانية.
- 4- متابعة أوضاع الجهات التي يوجد صعوبة في تحصيل ديونهم ومتابعة الديون التي تجاوزت الحدود القصوى للتسهيل و اوضاع الجهات التي تحيط بها مخاطر هامة.
- التأكد من مدى التقيد بالسياسة العامة المعتمدة للائتمان عند منح أي تسهيل ائتماني.

- 6- التأكد من التقيد بالحدود القصوى التي تحددها القوانين والقرارات و التعليمات النافذة.
- 7- التأكد من وجود معايير سليمة ومقاييس محكمة لمنح الائتمان مع مراعاة الآتي: غاية التمويل الممنوح، ومصادر التسديد، والمخاطر المحيطة بالجهة الممولة.
- 8- التأكد من وضع إجراءات واضحة عند منح أي تمويل
 جديد أو تعديل قديم أو تجديد تسهيلات قائمة.
- 9- العمل على توفير نظام خاص لمراقبة ومتابعة نوعية إجمالي المحفظة.
- 10- العمل على توفير نظام خاص للمعالجة المبكرة لتدني نوعية الائتمان.
- خامساً: المصادر الأساسية لمخاطر لائتمان لدى المصارف المركزية:

العوامل المحددة أدناه تتعلق بمخاطر التسهيلات الممنوحة في المحفظة الائتمانية داخل وخارج الميزانية وهي قد تشكل مخاطر متأصلة عالية تستوجب ضوابط مخاطر مرتفعة:

- 1- الاتجاهات غير المرغوبة "المعاكسة" في العوامل الاقتصادية العامة.
- 2- تركز صلاحيات منح الائتمان في شخص واحد أو جهة واحدة.
- 3- الضعف في توثيق التسهيلات وحفظ الوثائق الأساسية (قرار المنح، عقد القرض، سندات،...).ضعف المهارات والمعرفة لدى الموظف المتعامل في أي نوع من أنواع الائتمان.
- 4- ضعف في منهجية تحديد خسائر التسهيلات/ التوظيفات وعدم مراعاة الظروف التي قد تؤثر في مقدرة الجهة الممنوحة على السداد، أو ضعف مقدرة المصرف على تحصيل أصل التسهيل والفوائد.
- عدم مقدرة المسؤولين عن الائتمان على متابعة توثيق
 التسهيلات وفق سياسة التوثيق المعتمدة.
- 6- الضعف في متابعة تحصيل أصل التسهيل أو الفوائد.

- الضعف في تحديد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية.
- التسهيلات المضمونة بضمانات غير قابلة للقياس أو غير محددة القيمة.
- 9- التسهيلات ذات الحجم غير الاعتيادي أو بمعدلات فائدة غير عادية أو بشروط غير عادية.
 - 10- عدم مقدرة الإدارة على تميز مشاكل التسهيل.
- 11- عدم توفر (الكلي/ الجزئي) للمعلومات الضرورية لإدارة محفظة التسهيلات واتخاذ القرارات الصحيحة.
- 12- العجز عن المراقبة والمتابعة الداخلية للتسهيلات وتصنيفها ضمن مجموعات تحدد احتمال التعثر وفق مؤشرات محددة وضمن التوقيت المناسب.
- 13- تركز للتسهيلات/التوظيفات في قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة أو عملة معينة أو ضمن آجال محددة.
- 14- وجود نشاطات ائتمانية خارج استراتيجيات المصرف مهما كان مبلغها.

اقتصاد الأسبوع

أرمينيا؛ النمو المتسارع وتحديات الإصلاح الاقتصادي تقع أرمينيا جنوب غرب آسيا بين تركيا وأذربيجان وتبلغ مساحتها 29,743 كم²، وعدد سكانها 3.03 مليون نسمة، وتعيش أرمينيا عزلة جغرافية بسب إغلاق حدودها مع أذربيجان وتركيا منذ عام 1991 وعام 1993 على التوالي، نتيجة الصراع المستمر مع أذربيجان، الأمر الذي انعكس على اقتصاد أرمينيا من حيث قاعدة التصدير الضيقة، والاحتكارات المنتشرة في قطاعات الأعمال الهامة، ما جعلها عرضة للتقلبات في أسواق السلع العالمية والتحديات الاقتصادية وبصورة خاصة في روسيا، حيث تعتمد أرمينيا على الدعم التجاري والحكومي الروسي، وتمتلك روسيا معظم البنية التحتية الأرمنية الرئيسة، وبصورة خاصة في قطاع

الطاقة كما تعادل التحويلات من المغتربين العاملين في روسيا حوالي 12- 14% من الناتج المحلى الإجمالي.

وقد أجرت الحكومة بعض التحسينات في إدارة الضرائب والجمارك في السنوات الأخيرة لكن تدابير مكافحة الفساد كانت غير فعالة إلى حد كبير، وتحتاج أرمينيا إلى متابعة إصلاحات اقتصادية إضافية وتعزيز حكم القانون من أجل زيادة نموها الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وفرص العمل.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي 12.43 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 11.53 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأرمينيا نحو 0.02% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 54.8% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بنسبة 28.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 16.7%.

نمو الناتج المحلى:

سجل اقتصاد أرمينيا نمواً بمعدل 7.1% خلال الربع الأول من عام 2019 على أساس سنوي، مقارنةً بـ 3.1% في الربع الأخير من عام 2018، حيث حققت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والمعلومات والاتصالات، وإنتاج البناء نمواً قوياً في حين تباطأ نمو القطاع الصناعي.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 1.7% في شهر تموز من عام 2019، مقارنة بـ 2.5% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت تكلفة كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والنقل. وعلى أساس شهري؛ انكمش الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1.9% في شهر تموز من عام 2019، وهو المستوى ذاته المسجل في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في أرمينيا إلى 16.9% في الربع الرابع من عام 2018، مقارنةً بـ 15.3% في الربع الثالث من العام ذاته،

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 63.4 ألف في شهر حزيران من عام 2019.

العجز التجارى:

سجلت أرمينيا عجزاً تجارياً قدره 215.6 مليون دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بعجز قدره 189 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 1.5% لتبلغ نحو 212.3 مليون دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2019، في حين ارتفعت الواردات بمعدل 8.5% لتبلغ نحو 427.9 مليون دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في أرمينيا إلى 2.2 مليار دولار أمريكي في شهر تموز من عام 2019، مقارنةً بد.2 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الحكومي في أرمينيا إلى 7.07 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 7.02 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2018، كما ارتفع الدين الخارجي إلى نحو 11.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 10.9 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2018.

بيئة الأعمال:

سجلت أرمينيا المرتبة 41 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2018، كما جاءت في المرتبة 70 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة Fitch أرمينيا عند المستوى B^+ مع نظرة مستقبلية إيجابية، وتصنفها وكالة Moody's عند المستوى B^+ مع توقعات إيجابية أيضاً.

التقرير الاقتصادي الأسبوعي (04-2019/08/10)



أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري		سعر الفائدة	معدل البطالة	التضغم		الناتج المحلي الإجمالي			
latest		latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	البلد	
Jun	مليار دولار أمريكي	-55.2	%2.25 July	%3.7 July	%1.6 Jun	%0.1 Jun	%2.3 Q2	%2.1 Q2	الولايات المتحدة الأمريكية
May	مليار يورو	23	%0 July	%7.5 Jun	%1.3 Jun	%0.2 Jun	%1.2 Q1	%0.4 Q1	منطقة اليورو
Jul	مليار جنيه استرليني	1.8	%0.75 Aug	%3.8 May	%2 Jun	%0 Jun	%1.2 Q2	% -0.2 Q2	بربطانيا
Jul	مليار دولار أمريكي	12.51	%7.25 July	%4.4 Jun	%4.6 Jul	%0.2 Jul	%0.5 Q1	%-0.4 Q1	روسيا
Jul	مليار دولار أمريكي	45.05	%4.35 July	%3.61 Q2	%2.8 Jul	%0.4 Jul	%6.2 Q2	%1.6 Q2	الصين
Jun	مليارين ياباني	589.5	%-0.1 July	%2.3 Jun	%0.7 Jun	%0 Jun	%1.2 Q2	%0.4 Q2	اليابان
Jun	مليار دولار أمريكي	-3.18	%19.75 July	%13 Apr	%16.65 Jul	%1.36 Jul	%-2.6 Q1	%1.3 Q1	تركيا
Jun	مليار دولار أمريكي	-15.28	%5.75 Jun	%6 2018	%3.18 Jun	%0.63 Jun	%5.8 Q1	%1.60 Q4	الهند
Jun	مليار دولار أمريكي	5.5	%1 July	%5.2 Jun	%1.6 Q2	%0.6 Q2	%1.8 Q1	%0.4 Q1	استراليا
May	مليار دولار أمريكي	-3.3	%15.75 July	%5.7 Q2	%7.8 Jul	%1.80 Jul	%5.6 Q1	%5.5 Q1	مصر
May	مليار دولار أمريكي	-1	%4.75 Apr	%19 Q1	%0.5 Jun	%0.5 Jun	%2 Q1	%1.8 Q4	الأردن
Jun	مليار دولار أمريكي	-1.1	%10 July	%6.2 2018	%1.69 Jun	%-0.84 Jun	%1 2018		لبنان